الباب الرابع
حسنى مبارك والخيانة

وهى على شقين إما خيانات مبارك وعائلته وإما خيانات من حوله ومن الصعب الفصل بينهما لوجود تداخل بينهما حيث لم يخنه من حوله إلا لعلمهم برضاءه عن ذلك فأما عن خيانة مبارك وعائلته فتتكشف الآن فضائح رئيس مصر السابق مبارك ولكن منها الكثير الذى تم الكشف عنه قبل كونه رئيس لمصر فقد نشر وليد أبو ظهر فى مجلة الوطن بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨١ تقرير تحدث عن ان مبارك كان يتعاون مع المخابرات الأمريكية للتخلص من السادات وذلك عن طريق إضعاف جبهته الداخلية وتحدث التقرير أيضا عن زيارة قام بها مبارك الى واشنطن وطلب السادات بعد عودة مبارك تقرير عن الرحلة وطلب من مدير المخابرات وقتها الفريق محمد الماحي تقرير بادق التفاصيل عن الزيارة وعندما شاهد التقرير اصيب بصدمة كبيره لان التقرير يتحدث عن تنظيم عسكرى وحزبى مبارك يتحكم فيه وبرعاية واشنطن وعلى الفور استدعى السادات مبارك لمعرفة ما حدث فى واشنطن و قال له أنا صنعتك وأنت من دوني لا تساوي شيئاً لأنك مخلوق بلا وفاء فأنا اعتبرتك ابني وكنت أعدك لمتابعة المسيرة من بعدي – وليته لم يفعل.

شكوك حول قتل السادات

كان هناك الكثير من التجاوزات والمخالفات في صفقات السلاح التي تردد فيها اسم حسني مبارك في الفترة من ١٩٧٩ وحتى اغتيال السادات غير الإهمال والتقصير المتعمد في حماية وتأمين الرئيس السادات وأركان نظام الحكم بما يؤكد أن عملية اغتيال السادات كانت معلومة لدى المستفيدين من اغتياله وقاموا بتمرير العملية للتخلص من السادات.

ولقد وضع مبارك نفسه في موضع الشك والريبة بعد مكافآته وترقياته للمتهمين بالتقصير والإهمال في تأمين السادات ومنطقة العرض العسكري ، وظلت الأقاويل تلاحق حسني مبارك طوال سنوات حكمه وتتهمه بالمشاركة في اغتيال السادات سواء بالمشاركة أو بالتستر على الفاعل الحقيقي ، وكانت هناك العديد من المحاولات لفتح التحقيق في قضية اغتيال السادات ومن بينها ما أعلنه طلعت السادات ابن شقيق السادات عن استعداده لطلب تحقيق جنائي دولي في القضية كما حدث في قضية اغتيال الحريري ، وكان تحرك طلعت وأحاديثه في هذه القضية سبباً في محاكمته عسكريا وصدور حكم في نوفمبر ٢٠٠٦ بحبسه لمدة سنة مع الشغل بتهمة إهانه القوات المسلحة وقام بتنفيذ الحكم .

وقدم الكاتب أنيس الدغيدي بلاغاً للنائب العام يتهم فيه مبارك وآخرين بتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات،ولم يتم اتخاذ أية إجراءات بشأن هذا البلاغ.

وعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير تحدثت السيدة رقية السادات الابنة الكبرى للرئيس الراحل أنور السادات واتهمت حسني مبارك باغتيال والدها،وتقدم الدكتور سمير صبرى المحامى، وكيلاً عن رقيه السادات ببلاغ للنائب العام ، طلب فيه التحقيق فى مقتل الرئيس الراحل السادات يوم احتفالات ٦ أكتوبر ، وأكد صبرى فى بلاغه الذى حمل الرقم ١٣٠٤ لسنه ٢٠١١، أن ما نشرته الصحف وأذاعته وكالات الأنباء حول ما قاله الوزير السابق حسب الله الكفراوى وأيده فى ذلك أبو العز الحريرى نائب رئيس حزب التجمع فى المؤتمر الذى نظمه الائتلاف الوطنى من أجل الديمقراطية بالمنصورة وما نشر باحدى الصحف القومية بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١، يؤكد أن الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك متورط فى قتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات.

والتمس صبرى سرعة التحقيق فى البلاغ وإحالة مبارك للمحاكمة الجنائية فى واقعة القتل مع سبق الإصرار والترصد ، وقد أمر النائب العام بإحالة البلاغ إلى النيابة العسكرية لاتخاذ إجراءاتها بشأنه ، ولا تزال التحقيقات جارية حتى الآن.

وقالت السيدة رقية السادات في أحاديث تلفزيونية إن خالد الإسلامبولي أحد منفذي عملية اغتيال السادات لم يتم تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه وأنها شاهدته خارج مصر ، لكن شخصيات أخرى أدلت بشهادتها وقالت إنها شاهدت عملية تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص ضد خالد الإسلامبولي ورفاقه من العسكريين.

وعند سؤال الدكتور طارق الزمر أحد العناصر القيادية البارزة في تنظيم الجهاد الذي شارك في عملية الاغتيال عن رأيه في القول بعدم تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه ومعهم محمد عبد السلام فرج قائد التنظيم ، فأكد أن عملية الإعدام تمت وهناك عدد من الشهود ممن شاركوا في تنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص في العسكريين (خالد الأسلامبولي ، وخالد عباس) وقد شهدوا أن عملية الإعدام تمت أمام أعينهم ، وقال الدكتور طارق الزمر إن العملية مسجلة بكاميرات الفيديو ، وتم ارسال نسخة منها إلى إسرائيل(خيانة أخرى وتدخل فى الشأن الداخلى) بناء على طلب عدد من المسئولين هناك الذين طلبوا حضور عملية الإعدام ، ورفضت الحكومة المصرية طلبهم مع وعد بارسال نسخة من التسجيل بعد التنفيذ وهذا ما تم بالفعل ، وقال الزمر إنهم طالما طالبوا بنسخة من هذا التسجيل.

ومن خلال لقائه مع خالد الإسلامبولي بعد الحادث (كمتهمين في قضية واحدة) أكد الزمر صحة ما أوردناه من معلومات حول وقائع

الإهمال والتقصير التي سهلت تنفيذ العملية ، لكن الدكتور طارق اختلف مع قولنا بوجود إهمال متعمد ، وقال إن جهاز أمن الدولة تأكد في العاشرة من صباح السادس من أكتوبر ١٩٨١ أن هناك عملية لاغتيال السادات ، لكن الضابط المسئول عن إبلاغ وزير الداخلية لم يتمكن من دخول منطقة العرض .

وتظل الشكوك قائمة لدى عائلة السادات طالماً أن السلطات العسكرية لم تسلم جثمان الإسلامبولي لذويه ولم تعلن عن مقبرته ، ومما يزيد من شكوك عائلة السادات حول دور حسني مبارك ، واقعة أخرى حدثت في منزل السادات بالجيزة عقب اغتياله حيث فوجئت الدكتورة جيهان بفقدان حقيبة مستندات مهمة من حقيبتين كانتا بحوزة السادات ويهتم بهما بشكل شخصي ، أما الحقيبة الثانية فقد فشلت محاولة تهريبها وتم ضبط أحد الضباط وهو يحاول الخروج بها من منزل السادات ، واتصلت جيهان السادات بالرئيس حسني مبارك وطلبت استبعاد هذا الضابط من حراستها ، وبالفعل تم استبعاده ، لكن دون عقاب أو حساب ، وحرص مبارك على تكريمه ومكافأته بمنصب سياسي ، وتحول إلى رجل أعمال كبير.

وقد أكد طلعت السادات المحامي ونجل شقيق الرئيس السادات في تحقيقات عسكرية أجريت معه أن الإهمال كان متعمداً وأن عملية قتل عمه كانت مؤامرة وقال طلعت السادات أنه ورد في أوراق القضية أن أحد منفذي الحادث قال لمبارك وأبو غزالة اللذان كانا إلى جانب السادات

لحظة اغتياله أنه لا يريدهما ويريد السادات، بل طلب مواجهة الاثنين بهذا الكلام ، ويتساءل السادات : عندما يقول هؤلاء الأولاد مثل هذا الكلام، ألا يعني الأمر أنها مؤامرة مقصود بها السادات، وليس قلب نظام الحكم وكانت تساؤلات طلعت السادات منطقية ، وتقترب من دفاع المحامي الراحل شوقي خالد الذي ترافع عن المتهمين باغتيال السادات وأورد دفوعه في كتابه محاكمة فرعون ، وكان أهمها الإشارة إلى نوع طلقات الرصاص التي قتلت كبير الياوران حسن علام الذي كان يحمي ظهر السادات في المنصة ، وهي طلقات من أسلحة قصيرة تختلف عن الأسلحة التي كان يحملها الإسلامبولي ورفاقه ، وأصابت الطلقات المغايرة أيضاً فوزي عبد الحافظ سكرتير السادات والذي كان يحمي ظهره أيضاً ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل كانت الطلقات القادمة من الخلف محددة الاتجاه إلى السادات فقط ، مع أن حسني مبارك وأبو غزالة كانا بجوار السادات يميناً ويساراً لا يفصل بينهم إلا مقابض المقاعد ؟ والسؤال الأكثر أهمية عن أسباب إطلاق الرصاص من خلف تجاه كبير الياوران بدلاً من إطلاقها تجاه المهاجمين للسادات ؟!

وفشلت كل المحاولات لإعادة التحقيق في حادث المنصة خلال فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك ، ولم يتم فتح هذا الملف مرة أخرى إلا عندما سقط مبارك ، ولا تزال التحقيقات جارية أمام النيابة العسكرية.

حسنى مبارك والأمن المركزى

في مساء يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٨٦ انفجرت انتفاضة جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات وتطورت علي نحو واسع، وانطلقت الانتفاضة من معسكرين من معسكرات الأمن المركزي لتمتد إلي محافظات أخري حيث بدأ ثمانية آلاف جندياً مظاهرات للاحتجاج بعد أن ترددت بينهم أنباء تفيد أنه تقرر مد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاثة سنوات إلى أربع سنوات، وأن تخفيضاً سوف يلحق بمرتبات الجنود لسداد ديون مصر وتطورت الأحداث بعد ذلك فيما يشبه انتفاضة شاملة امتدت إلى ستة معسكرات مختلفة فى ستة من الجمهورية (القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وسوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية) وأمر الرئيس المخلوع الجيش بقصف الأمن المركزي بالمقاتلات الحربية عام ١٩٨٦ بعد فشل الداخلية في السيطرة علي الموقف، مما أدي إلي مقتل ٧آلاف من الجنود

نزع ملكية الأراضى

نذكر حالة واحدة للتدليل فهذا الموضوع وحده يحتاج لكتاب مستقل

أوعز حسنى مبارك إلى المخابرات العامة فى منتصف التسعينات بنزع ملكية قطعتين كبيرتين من الأراضى فى سيناء وتطلان على شاطئ خليج العقبة مباشرة ، كانت ملكيتهما تعود إلى مواطنيْن مصريين هما د. خالد فوده ووجيه سياج (صاحب فندق سياج بالهرم)

لجأ المالكان الأصليان إلى كل مسئول بالدولة يتوسلان له لوقف هذا الاعتداء ، كان ضمن هؤلاء اللواء عمر سليمان – رئيس المخابرات العامة – والذى طالبهما بتنفيذ تعليمات المخابرات بسبب أمن مصر القومى نفذ المواطنان التعليمات ظنا منهما أن القطعتين فعلا ستصبحان ضمن سيطرة المخابرات لحماية أمن مصر القومى ، لكنهما اكتشفا أن حسين سالم قد أنشا عليهما منشآت خاصة بمشاريعه .

لجأ كل من د. خالد فودة ووجيه سياج عندئذ إلى المحاكم المصرية وأمضيا عشر سنوات بين مبانيها وحصلا على أحكام منها كثيرة لتمكينهما من أرضهما رفض نظام مبارك البوليسى تنفيذها جميعا ولجأ مبارك خلال تلك الفترة إلى أسلوبه الكيدى الذى أشتهر به فقطع الخدمات من مياه وكهرباء عن فندق سياج بالهرم مرات كثيرة حتى ينهار وجيه سياج ، كما تعرض د. فوده إلى بعض المنغصات من رجال يرتدون الزى المدنى فى عام ٢٠٠٥ نصح بعض فاعلى الخير من رجال القانون وجيه سياج باللجوء إلى المحاكم الدولية لأنه يتمتع بالجنسية الإيطالية فى يوليو ٢٠٠٩ حكمت المحاكم الدولية لصالحه وأجبرت الحكومة المصرية على دفع مبلغ ١٣٤ مليون دولار حوالى ٧٥٠ مليون جنيه كغرامة تعويضية لسياج .

أذعن مبارك صاغرا إلى تنفيذ حكم المحكمة الدولية ، لكن المحزن أن دفع هذه المبالغ سيكون – كما هو الحال دائما – من دماء شعب مصر !

أما د. خالد فوده فإنه ما زال يندب حظه ، والملاحظ فى قضيته هو أن د. كمال أبو المجد والذى كان يمثله فى المحاكم المصرية كان هو الذى يمثل مصر ضد وجيه سياج فى المحاكم الدولية .

<u>خيانة صدام</u>

اجتمع الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في بيته في عمان مع تومى فرانكس في ٢٠٠٣وكان حسنى مبارك موجوداً ولكن من الواضح أنه كان مهتماً بالبناء العسكري الأمريكى وبالتوتر في العراق ومال مقترباً مني وتكلم بلغة انجليزية مفهومة فوراً ولكن بلهجته ، وقال وهو يختار كلماته بعناية ، مثلما قد فعل الملك عبد الله ، ياجنرال فرانكس ، يجب عليك أن تكون حذراً جداً ، لقد تحدثنا مع صدام حسين ، وهو يملك أسلحة تدمير شامل ،أسلحة حيوية بالفعل وسوف يستخدمها على جنودكم ، وفي غرفة الاتصالات في السفارة ، مررت هذه الرسالة الى دون رامسفيلد .(١)

ورغم تحريض أمريكا على صدام فقد أوعز هو الى صدام ان يقوم بمهاجمة الكويت حيث قال العميد متقاعد سعد زايد الحارس السابق للرئيس المخلوع الرئيس السابق كان على علم بدخول صدام الكويت واستمعتُ لحوار بينه وبين صدام فى المترو

أثناء افتتاح مترو الأنفاق حول الموضوع، طالب فيه مبارك صدام بالإسراع فى إنهاء الموضوع وزايد كان يرافق الرئيس السابق فى تحركاته، وأيضا فى ملعب الجولف،

---

١ جندي في العراق الجزائر تونس فرانس ملك الكويت الامريكية الذي قاد التحرير على العراق

حيث كان مبارك يقضى وقتا طويلا ٠

شراء وبيع ديون مصر

وصلت أزمة الديون المصرية إلي ذروتها عام ١٩٨٤بسبب وجود عجز كبير في مجمع النقد الأجنبي بالبنك المركزي والبنوك التجارية وبالتالي توقفت مصر عن تمويل الاعتمادات الخارجية ولم يكن بها سوي ما يكفي لشراء الاحتياجات اليومية للشعب المصري، من تموين وسلع أساسية وقد تجمعت في ذلك الوقت عدة عوامل أدت إلي هذه الحالة منها تراجع عائدات السياحة وانخفاض إيرادات قناة السويس وتدني تحويلات المصريين في الخارج ولهذا قل النقد الأجنبي واضطر البنك المركزي لشراء الدولارات من السماسرة وشركات الأموال خارج مصر.

وفي هذا العام كان علي مصر سداد كمبيالات أو ديون بمليارات الدولارات وكل ما أعلن من أرقام في هذا الشأن غير دقيق، فالرئيس السابق حسني مبارك قال في حوارات صحفية عديدة إن الديون أو الكمبيالات واجبة السداد كانت تبلغ مليار دولار وهذا الرقم لا يتفق مع الواقع والأقرب للصواب أن الديون واجبة السداد كان قيمتها تتراوح بين ١٥ مليار دولار و١٨ مليار دولار أى أنه رجل كذاب

والبنك المركزي وأعضاء مجالس إدارات بنوك القاهرة والاسكندرية، ومصر والأهلي كانوا علي علم بتفاصيل هذه الكمبيالات وهذه البنوك كانت هي المنوط بها سداد الديون وكان البنك المركزي لديه تفاصيل كاملة بهذه الكمبيالات.

وأول من بدأ المتاجرة في ديون مصر الدكتور مصطفي السعيد وزير الاقتصاد سابقا.

وجمال مبارك بدأ حياته العملية في المصرف العربي الدولي وهو بنك لا يخضع لرقابة البنك المركزي وبعد أقل من عامين أخذه فاروق العقدة وجمال محرم رئيس بنك بيريوس السابق وألحقاه بالعمل في بنك أوف أمريكان في لندن، ولم يكن اختيارهما لندن اعتباطا وإنما اختاراها لأنها مركز بيع الكمبيالات في العالم ومن هنا بدأت رحلة جمال مبارك مع التجارة في ديون مصر وساعده وجوده في لندن علي شراء عدد كبير من كمبيالات الديون المصرية وكان يشتري كمبيالات الديون بما يتراوح بين ١٠ و١٥٪ من قيمتها علي أقصي تقدير ثم يحصل علي قيمتها بالكامل من البنك المركزي المصري أو البنوك التجارية الأربعة آنذاك، الأهلي والاسكندرية والقاهرة ومصر.

اذا كان معروفا ومتعارفا عليه لماذا تقبل البنوك المصرية سداد قيمة الكمبيالة بالكامل اذا كانت تعلم أنه يمكن بيعها بنسبة بسيطة من قيمتها؟ - السبب بالطبع هو نفوذ من يشتري هذه الكمبيالات ويتقدم بها للبنوك المصرية والبعض كان يحصل علي قيمة الكمبيالة وبالإضافة الي مصروفات إدارية وقضائية وفوائد المبلغ المدون بالكمبيالة. ولو يكن جمال مبارك اللاعب الوحيد في عالم تجارة الديون المصرية بل كان هناك غيره كثيرون اقتحموا هذا المجال وعلي رأسهم الدكتور

مصطفي السعيد وزير الاقتصاد سابقا والدكتور سليمان نور الدين وزير الاقتصاد سابقا والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب سابقا وشقيقه عبد الخالق المحجوب ورجل الأعمال سامي علي حسن وغيرهم، الأرقام بدقة موجودة في أوراق رسمية ومحفوظة داخل البنك المركزي وعلي مسئولي هذا البنك أن يعلنوها للرأي العام.

يوسف بطرس غالي جاسوس أمريكي بعلم مبارك

فجرت جريدة الفجر المصرية مفاجأة مدوية حيث أعلنت عن وجود جاسوس لأمريكا في حكومة نظيف وأن هذا الجاسوس كان يعمل وزيرا لامعا وأنه كان يحمل حقيبة وزارية قبل أن يتولى مهام وزارته الأخيرة ونسبت الصحيفة هذه الإدعاءات إلى محمد عبد السلام محجوب محافظ الإسكندرية السابق ، وأن هذا الجاسوس معروف لدى رؤساء الوزارة في مصر وأن العديد من التقارير تم رفعها إلى مبارك للتحذير منه ولكنه لم يوجه إليه لوماً بل بالعكس من ذلك قام بإعطائه وزارة أكثر أهمية والوزير الجاسوس كان من أشد المتحمسين لملف التوريث وكان يشجع عليه ويرغب في دفعه للأمام وانتهج سياسات في وزارته لا تعمل في صالح مصر وتضر الإقتصاد ، والأعجب من ذلك ورود تقارير وصلت إلى مبارك تؤكد أن الوزير المذكور قام بكشف أسرار حكومته للمخابرات المركزية الأمريكية وبالرغم من ذلك لم يحرك مبارك ساكناً.

بالرغم من أن الفجر لم تكشف عن اسم الوزير الجاسوس إلا أن استقراء

الواقع المصرى يشير حتما الى شخص واحد هو وزير المالية السابق يوسف بطرس غالي وتقول الفجر أن الوزير المذكور كان يثير ريبة رؤساء الوزارات الذين عمل معهم وأشاروا لمبارك أنه غير مأمون ولم يأبه مبارك بذلك ، ولم يلتفت للتقرير المخابراتي الذي أكد بالدليل تعاونه مع ال CIA ٠

يكفى هذا القدر اذ يحتاج موضوع خيانات مبارك وآله ومن حوله إلى دراسة مستفيضة كاملة تخرج بنا عن هذا الإطار لذا سوف نتبع هذا العمل بموضوع كامل عن ملفات الفساد الكبرى فى عصر البائد باذن الله ٠